

Distr.: General
20 November 2003
Arabic
Original: English

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٨٦٨ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بصدد نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة بين العراق والكويت''، أدلى رئيس مجلس الأمن البيان التالي بالنيابة عن المجلس:

''استمع مجلس الأمن إلى بيان الأمين العام ونظر في الإحاطة التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج العراق بشأن إنهاء برنامج الأمم المتحدة الإنساني للعراق (البرنامج) ونقل مسؤولية إدارة أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى سلطة التحالف المؤقتة في العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

''وأبرز مجلس الأمن الدور الشديد الأهمية الذي اضطلع به البرنامج في توفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي في إطار نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على حكومة العراق السابقة. وفي ظل هذا البرنامج الفريد، بلغت قيمة السلع الإنسانية التي تم توريدها إلى العراق خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣ نحو ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أتاحت عمليات التوريد تلك، تقديم الحد الأدنى من الأغذية والأدوية الأساسية إلى الشعب العراقي بالإضافة إلى توريد معدات ومواد مختلفة لقطاعات الاقتصاد العراقي الرئيسية. وخلال الأشهر القليلة القادمة سيكون لعقود الشراء المبرمة في إطار البرنامج دور أساسي في إعادة بناء اقتصاد العراق عن طريق تزويده بسلع حيوية بمبلغ يربو على ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة.

''ويعرب مجلس الأمن عن عميق امتنانه للأمين العام ولمكتب برنامج العراق ولجميع موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا في الميدان في العراق ولسائر وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المشاركة، ويحيي التزامهم وكفاءتهم المهنية. ويعرب المجلس عن الشكر أيضا لرؤساء اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ وأعضائها لما بذلوه من جهود متفانية في سبيل تنفيذ البرنامج منذ إنشائه وتنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

211103 211103 03-62476 (A)

"ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة إلى مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء اقتصاد العراق، وفي هذا السياق، يحيط علما مع الارتياح، بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن التدابير التي تعتزم سلطة التحالف المؤقتة اتخاذها من أجل مواصلة العمل بآليات السداد القائمة ومواصلة عمليات التوريد في إطار البرنامج.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية دور الأمم المتحدة في تنسيق عملية إنهاء البرنامج، بما في ذلك تحويل جميع الأموال الفائضة في حسابات الضمان في أقرب وقت ممكن إلى صندوق التنمية للعراق.

"ويشير مجلس الأمن إلى الدور الحيوي المتوقع في القرارات ١٤٨٤ (٢٠٠٣)، و ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، و ١٥١١ (٢٠٠٣) أن تؤديه الأمم المتحدة، حسبما تسمح به الظروف، في عدة مجالات من بينها مجالات المساعدة الإنسانية وتيسير الإنعاش الاقتصادي والإعمار وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة للعراق".
